African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 1, 2026
Page No: 180-193
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

Accounting Problems Facing Government Sector Units in Light of Public-Private Partnership Contracts: An Empirical Study

Dr. Abdulsalam Ali Aloud *
Department of Accounting, Faculty of Commerce, Azzaytuna University, Tarhuna, Libya

المشاكل المحاسبية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص دراسة اختبارية

د. عبد السلام علي العود *
قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

*Corresponding author: abdasalamalawd89@gmail.com

Received: November 06, 2025	Accepted: January 15, 2026	Published: January 28, 2026

Abstract:
The study aims to identify the accounting, administrative and regulatory problems faced by government sector units in light of public-private partnership contracts, The descriptive-analytical method was also used for the data obtained through the questionnaire distributed to the study population, represented by government sector units involved in partnership contracts in Libya, and tested using appropriate statistical methods. The study reached a number of conclusions, the most important of which is the presence of accounting, administrative and regulatory problems facing public sector units in light of public-private partnership contracts. It also recommended several measures, most notably the development of financial legislation, administrative regulations, procedures and control systems within government sector units in order to ensure alignment in light of public-private partnership contracts.

Keywords: Accounting problems; Partnership contracts; The public sector.

الملخص
تهدف الدراسة إلى معرفة المشاكل المحاسبية والإدارية والرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المتحصل عليها بواسطة الاستبانة التي وزعت على مجتمع الدراسة المتمثل في وحدات القطاع الحكومي ذات الصلة بعقود المشاركة في ليبيا واختبارها بواسطة الاساليب الإحصائية المناسبة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود مشاكل محاسبية وإدارية ورقابية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص. كما أوصت بعدت توصيات أبرزها تطوير التشريعات المالية والتنظيمات الإدارية والإجراءات والنظم الرقابية لدى وحدات القطاع الحكومي بهدف التوافق في ضوء عقود المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص.

الكلمات المفتاحية: المشاكل المحاسبية، عقود المشاركة، القطاع الحكومي.

1.الإطار العام للدراسة.

يتناول هذا الجانب الإطار المنهجي للدراسة، ويتضمن الآتي:

1.1. مقدمة الدراسة:

اعتمدت ليبيا منذ فترة على استراتيجيات اصلاح شاملة على كل المستويات الاقتصادية، وكان من ملامح تلك الاستراتيجيات إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في استثمار مشروعات البنية الأساسية بمشاركة القطاع الحكومي، وذلك بهدف تفعيل وظيفة القطاع الحكومي الليبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في معظم

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

القطاعات العامة بما يتوافق مع الاستراتيجيات المنشودة، حيث قامت الدولة ببناء استراتيجياتها التنموية واضعة في اعتبارها مساهمة القطاع الخاص في تحقيقها، ومع التحول الاستراتيجي المنشود لاقى ذلك التحول وجود مشاكل في مجال المحاسبية الحكومية في ليبيا، وفقًا عقود المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص. ورغم إتاحة الدولة المجال للقطاع الخاص المشاركة مع القطاع الحكومي في تنمية واستثمار مشروعات البنية الأساسية تحت إطار العقود المتنوعة؛ عقود الإدارة، عقود الإيجار، عقود الامتياز، لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية من جهة والاستفادة من خبرات وتجارب وتكنولوجيا القطاع الخاص من جهة أخرى، بالإضافة إلى تخفيف كاهل الموازنة العامة وتخفيض وتيرة الانفاق الاستثماري الحكومي.

إن عملية المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص تخضع لتنظيم مالي وإداري وفقًا للتشريعات النافذة في ليبيا، حيث الوحدات الإدارية العامة أي القطاع الحكومي في ليبيا على مستوى واحد من تطبيق تلك التشريعات، لاسيما الدليل المحاسبي الحكومي في ظل قانون النظام المالي للدولة ولائحة العقود الإدارية، رغم تعدد القطاعات وتعدد نشاطاتها إلا أن النظام المحاسبي يجمع بينهما في تنظيم واحد، وعلاوة على ما سبق فإن عملية دراسة الجدوى الاقتصادية والبدء في إجراءات التفاوض وطرح العطاء وتقييم العروض المقدمة والارساء على العرض الفائز أو المستثمر محل التعاقد، كل هذه المراحل والإجراءات تتطلب معالجات محاسبية في ضوء التشريعات النافذة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص فيما يتعلق بالقياس المحاسبي، ومن المعلوم أن طبيعة معالجة عقود المشاركة في منظومة القطاع الحكومي وفقًا للتنظيمات المتاحة لا تتفق مع منظومة القطاع الخاص المحاسبية في ضوء نتائج الاعمال والمركز المالي، كل هذه المشاكل تقف حجر عثرة أمام عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص وفق الدليل المحاسبي لوحدات القطاع الحكومي (الرتيمي، 2021).

2.1.مشكلة الدراسة:

تواجه عقود المشـــاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في ليبيا للاســتثمار في مشــروعات البنية التحتية، مشـــاكل محاســبية ســاهمت في عدم توســع نشـــاط تلك العقود على كافة المســتويات والقطاعات وتعزيز التنمية الاقتصـادية وتحقيق تطلعات الدولة نحو استراتيجياتها المرسومة، مشاكل محاســبية وأخرى ملازمة للمحاســبية إدارية ورقابية تواجه وحدات القطاع الحكومي لتنظيم المعالجة المحاسبية السليمة لعقود المشاركة بين القطاعين، وتكمن هذه المشاكل المحاسبية في القوانين واللوائح المالية؛ وأسس القياس المستخدمة؛ والدليل المحاسبي والموازنات المستخدمة؛ ونظام المعلومات المالية والتكاليفية المستخدمة؛ ومعالجة نفقات البحوث والتطوير ودراسات الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود مشـــاكل إدارية وتعتبر ملازمة للمشـــاكل المحاســـبية وتكمن هذه المشـــاكل في، البنية الإدارية المتكاملة لتنظيم كافة السياسات والإجراءات لعملية المشاركة بين القطاعين بشكل سليم وكافي؛ وايضًا في طرح واختيار عقود المشاركة على إطار سليم؛ والقدرة على إدارة وتشغيل المشروعات بعد انتهاء مدة التعاقد وملكيته للقطاع الحكومي؛ ونظم معلومات إدارية كافية لتقييم الأداء والمخالفات والمخاطر عن عقود المشاركة بين القطاعين، كذلك دراسة المشاكل الرقابية التي تكمن في نظم الرقابة الحكومية؛ والالتزام ببنود العقد؛ ومبادئ ومقومات الحوكمة؛ والمراجعة الحكومية المصـــاحبة لعملية المشـــاركة بين القطاعين.

وعليه فإن المشاكل سالفة الذكر ترجع إلى عدم التوافق بين المنظومة المحاسبية والإدارية والرقابية للقطاع الحكومي التي تنظمها تشـــريعات مالية ذات صـــفة قانونية، والمنظومة المحاســـبية والإدارية والرقابية للقطاع الخاص التي تنظمها المبادئ والفروض والمعايير المحاســـبية، فمعالجة عقود المشـــاركة ضـمن المنظومة المحاسـبية الحكومية الحالية لا تتفق مع النظم المحاسـبية للقطاع الخاص، كذلك عملية الرقابة لعقود المشـــاركة بين القطاعين في ضـــوء النظم الرقابية الحكومية لا تحقق مبدأ الشفافية وتعزيز الرقابة المصاحبة؛ نظرًا لأتباع الاخيرة الرقابة اللاحقة وهذا من شأنه لا يعزز وظيفة الرقابة الجيدة والمصـــاحبة التي تتبناها الهيئات والمنظمات والمحافل الدولية، أما المشـــاكل الادارية تكمن في القواعد والاجراءات والتنظيمات الروتينية غير الكافية وتعتبر طاردة لعقود المشـــاركة بين القطاعين. وعلية يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1.ماهي المشاكل المحاسبية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص؟
2.ماهي المشاكل الإدارية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص؟
3.ماهي المشاكل الرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص؟

3.1.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في المشاكل المحاسبية والإدارية والرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص في ليبيا.

4.1.فرضية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهميتها والدراسات السابقة، تم صياغة فرضيات العدم التالية:

1. لا توجد مشاكل محاسبية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
2. لا توجد مشـــاكل إدارية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضـــوء عقود المشـــاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
3. لا توجد مشـــاكل رقابية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضـــوء عقود المشـــاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

5.1.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على المشاكل المحاسبية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
2. التعرف على المشاكل الإدارية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
3. التعرف على المشاكل الرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

6.1.منهجية الدراسة:

تحقيقًا لهدف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للظاهرة محل الدراسة، من خلال تصميم استبانة تم تحليلها بالأساليب الاحصائية الوصفية واختبار t وتسليط الضوء على نتائجها، واعتمد في جانبها النظري على الدوريات والرسائل العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال مراجعة الأدب المحاسبي للمشاكل المحاسبية والإدارية والرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي لعقود المشاركة بين القطاعين.

7.1.حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على تناول موضوع المشاكل المحاسبية والإدارية والرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، من حيث الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم إجراء دراسة اختبارية على وحدات القطاع الحكومي ذات الصلة.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

8.1.الدراسات السابقة:

تم الاطلاع من قبل الباحث على العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويمكن عرض أهمها كما يلي:

دراسة (الشامي،2023م) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الظواهر التي اصبحت محل إثارة وجدل في الآونة الأخيرة المرتبطة بالمشاكل المحاسبية من حيث القياس والافصاح والاعتراف المحاسبي والبحث عن مخرج لهذه المشاكل. وتوصلت الدراسة إلى أهمية دور الشراكة بين القطاعين على مجالات واسعة، كما لها دور بالرز في تحقيق التنمية المستدامة، وتوجد مشاكل محاسبية على مستوى القياس والرقابة ترجع إلى قصور التشريعات القانونية. وأوصت بضرورة وجود تنظيمات قانونية ذات نصوص واضحة لتحقيق العدالة بين القطاعين في المشروع محل التعاقد بهدف الوصول إلى حل المشاكل المحاسبية.

دراسة (الشامي، 2023م) هدفت هذه الدراسة إلى ابراز أهمية عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك بيان أهم المشاكل المحاسبية المتعلقة الاقتراض ومصاريف البحوث والتطوير والاصول طويلة الأجل عند تنفيذ العقد. وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور في برامج الشراكة بين القطاعين وإنها لا تلبي الاحتياجات والتطلعات المعاصرة للشراكة، كما اشارت إلى تحديد كيفية مناسبة لتحديد ايرادات القطاع العام من التشغيل ووضع ضوابط للمتابعة واحكام الرقابة، بالإضافة إلى إعداد تقارير دورية تتسم بالنزاهة والموضوعية. وأوصت بضرورة تطوير وحل مشاكل الشراكة.

دراسة (رزق،2023م) هدفت الدراسة لمعرفة الأثار الضريبية للنموذج المحاسبي المقترح للقياس الضريبي بهدف تحقيق شفافية القياس المحاسبي للضرائب على عقود المشاركة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للنموذج المقترح لعقود المشاركة للمعالجات المحاسبية، بالإضافة إلى وجود تأثير إجابي ذو دلالة إحصائية للنموذج المقترح لعقود المشاركة بما يحقق شفافية القياس الضريبي.

دراسة (حسن،2021م) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على احتياجات الدول النامية خلال السنوات الأخيرة من حجم الاستثمارات والانفاق الحكومي المتزايد، والقلق الذي يواجه الحكومات نحو كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة. وتوصلت الدراسة أن عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروعات البنية التحتية داعمة للقطاع الحكومي ومساعدة في سداد الديون، تفتح المجال للمسؤولين في القطاع الحكومي لتقديم خطط وقابة فعالة عن الأداء، وصدرت ترتيبات لعقد المشاركة بين القطاعين العام والخاص دون وجود معالجة محاسبية لهذه الترتيبات مما تتطلب الأمر لمعالجة محاسبية حتى تتم تلك الترتيبات.

2.الجانب النظري للدراسة.

يتناول هذا الجانب طبيعة المشاكل المحاسبية والادارية والرقابية لعقود المشاركة بين القطاعين، حيث عُرفت المشاركة بين القطاعين على أساس مصطلح قانوني بأنها عقد يلتزم بمقتضاه القطاع الحكومي مع القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بمرفق معين وإعداد التجهيزات اللازمة والإدارة الرشيدة طوال مدة العقد المحدد مسبقًا في مقابل مبالغ مالية يلتزم بها القطاع الحكومي بسدادها دوريًا خلال مدة العقد (عقل، 2011، ص 373).

كما عُرفت بأنها تعاقد بين قطاعين يتم في شكل مشاركة بأنشاء وتشغيل وصيانة وإدارة مرفق تابع للقطاع الحكومي من أجل تقديم خدمة للصالح العام في مقابل استثمار القطاع الخاص أمواله في تنمية وتطوير تلك المرافق والحصول على عائد متفق عليه مع تحمل المخاطر الممكنة (حسن،2023, ص8).

كما عرفها صندوق النقد الدولي بأنها الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص باستثمار أمواله في مشروعات البنية التحتية للقطاع العام بدلاً عنه في مختلف المرافق.

ومن خلال السرد السابق لتعريف المشاركة بين القطاعين يستخلص الباحث أنها عقد يبرم بين قطاعين يتضمن تفاهمات متفق عليها لأنشاء وتطوير وصيانة مرفق عام خلال فترة معينة بمبلغ معين

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وعائد متوقع مع تحمل القطاع الخاص المخاطر المتوقعة وضمان استلام المرفق بجودة عالية للقطاع الحكومي.

تتمثل عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجال إنشاء وتطوير مشروعات البنية التحتية، أي فتح افاق الاستثمار أمام القطاع الخاص بهدف ترشيد الانفاق الحكومي، الذي أثقل كاهل الموازنة للدولة دون الحصول على خدمات ذات جودة عالية، فعملية المشاركة بين القطاعين ليست وليدة في الدول المتقدمة وبعض البلدان النامية، وإنما ملامح وجودها في ليبيا يعتبر مفهوم حديث للقطاع الحكومي كأسلوب لتمويل مشروعات البنية التحتية، حيث يعتبر مصدر تمويل الموازنة العامة في ليبيا على مصادر دخل ريعية والذي يشكل ما نسبته 95% من إجمالي بنود الموازنة، زيادة الانفاق الحكومي على مختلف القطاعات بالإضافة إلى الانفاق التشغيلي وانخفاض اسعار النفط الخام وتدني معدلات مستوى انتاج النفط الخام؛ ساهمت كل هذه التداعيات في تحقيق عجز بالموازنة العامة للدولة خلال سنة 2013م، مما جعل الحكومات تبحث عن بدائل تمويل الأنشطة الاستثمارية لا سيما مشروعات البنية التحتية التي تعتبر الأكثر انفاقًا في حجم الموازنة العامة (امعرف؛ وآخرون، 2022).

ويرى الباحث أن هذا النوع من العقود يتطلب ترتيبات ومعالجة محاسبية تختلف عن النظم المحاسبية الحكومية الحالية؛ نظرًا لاعتمادها على أساس القياس النقدي وإجراءات رقابية لاحقة وسياسات إدارية غير مبنيه على البرامج، فتتطلب تلك العقود بين القطاعين أساس الاستحقاق المحاسبي وإجراءات رقابية مصاحبة وسياسات إدارية مبنيه على البرامج؛ بهدف تنظيم المعالجة المحاسبية على أساس سليم وشامل ويحقق منافع ومصالح القطاعين ويضمن تلافى تلك المشاكل لعقود المشاركة.

فالقطاع الحكومي في ليبيا يقوم على أساس ملكية القطاع للأموال وانفاقها على القطاعات بهدف الحصول على الخدمات, إلا أن العائد من ذلك الانفاق لا يواكب تطلعات القطاع الحكومي من حيث جودة الخدمات، حيث سارعت تطورات الانشطة الحكومية في العقد الأخير إلى زيادة الانفاق الحكومي والتركيز على البعد النشاط الاجتماعي والاقتصادي دون التركيز بإصلاح النشاط المالي للمنظومة المحاسبية الحكومية؛ بهدف تعزيز مفهوم المشاركة على نطاق واسع ويحقق استراتيجيات الدولة نحو التنمية المستدامة، فالصعوبات والمشاكل المحاسبية السابق عرضها تقف حجر عثرة أمام المعالجة المحاسبية والإدارية والرقابية لعقود المشاركة بين القطاعين، وهذا ما أهتمت به الدراسة (أبوخريص؛ وبعرة، 2018).

تتسم أهمية الدراسة من المشاكل المحاسبية والإدارية والرقابية لعقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فالمعالجة المحاسبية ضمن النظم المحاسبية الحكومية غير ممكنه في ظل البنود المحاسبية التي تتطلبها عملية المشاركة بين القطاعين؛ معالجة حقوق المشغل، قياس العائد من عقد المشاركة، نفقات الخدمات والتطوير والتشغيل، الالتزامات المتعاقدة، تكلفة الاقتراض، معالجة الموجودات المالية، تحديد ايرادات ونصيب كل قطاع، نفقات دراسات الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى المشاكل الإدارية المتعلقة بالبنية التنظيمية ونظم المعلومات السليم، كذلك المشاكل الرقابية التي تكمن في قصور نظم الرقابة الحكومية، كل هذه البنود لا يمكن تجاهلها وعدم الاهتمام بها؛ لأنها أساس عملية المشاركة وركائزها، وعليه يتم تناول المشاكل بما يخدم الدراسة، كما يلي (معيوف وآخرون، 2021).

1.2.المشاكل المحاسبية: يعتمد النظام المحاسبي في القطاع الحكومي الليبي على قانون النظام المالي ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن، والذي ينظم المعالجات المحاسبية المختلفة وفقًا للتبويب والدليل المحاسبي المطبق في الموازنة العامة، حيث أنه لا يوفر هذا النظام إي قواعد وإجراءات محاسبية لتنظيم القياس المحاسبي السليم والذي يتماشى مع طبيعة عقود المشاركة في الدفاتر المحاسبية للقطاع الحكومي، كذلك لا يوفر النظام معلومات كافية لترشيد قرارات القطاع الخاص فيما يخص تحديد تكلفة الخدمة المقدمة أو جودة الخدمة أو المشروع محل التعاقد، بالإضافة إلى عدم توفر إطار

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مفاهيمي يوضح أهداف وأسس طبيعة المشاركة في المنظومة المحاسبية للقطاع الحكومي، كذلك عدم وجود معايير محاسبية للنظام المحاسبي الحكومي الليبي.

2.2.المشـاكل الإدارية: إن وحدات القطاع الحكومي المتعلقة بعقود المشـاركة بين القطاعين الحكومي والخاص، لها دور بارز ومهم في نجاح عملية المشـاركة، وتتطلب توافر إجراءات وسـياسـات تنظيمه وفقًا لمتطلبات الادارة الجيدة، إلا أن المشاكل الإدارية في القطاع الحكومي التي تواجه مشاركة القطاع الخاص تكمن في عدم وجود إجراءات إدارية لتلافي مخاطر المشـــاركة، عدم وجود إجراءات إدارية لتقييم أداء عقود المشاركة، وعدم وجود تقارير إدارية منتظمة ودورية للإفصاح والشفافية، كذلك عدم وجود وحدة إدارية لإدارة عقود المشاركة بين القطاعين ضمن الهيكل الاداري للقطاع الحكومي.

3.2.المشاكل الرقابية: عملية الرقابة الحكومية على وحدات القطاع الحكومي رقابة لاحقة وفقًا لطبيعة نظم الرقابة والمراجعة العامة، هذا الاســلوب الرقابي لا يوفر معلومات رقابية كافية في المنظومة الحكومية عن عمليات المشــاركة المتعددة ، كذلك عدم قدرة نظام الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي على مواجهة مخاطر عقود المشــاركة بين القطاعين، كذلك لا تتوفر لديه إجراءات رقابية مصــاحبة للخطط والبرامج الحكومية بما يضمن سلامة ونجاح برنامج المشاركة على نطاق واسع في القطاعات الحكومية.

خلص الباحث من الإطار النظري متناولاً ما يخدم الدراســة؛ تعريفات المشــاركة بين القطاعين الخاص والحكومي ومفهومها وأهميتها والمشــاكل المحاســبية والإدارية والرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.

3. الإطار العملي للدراسة.

يتناول هذا المجال تحليل أراء المبحوثين بوحدات القطاع الحكومي ذات العلاقة بعقود المشــاركة والمشاكل المحاسبية والإدارية والرقابية التي تواجهها، ويتضمن أهداف الدراسة، مجتمع الدراسة، وسائل جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة، إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها، واختبار فروض الدراسة ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات.

1.3.مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراســة من بعض المسـؤولين الماليين والإداريين والمراجعين اللذين أمكن الوصــول إليهم ببعض وحدات القطاع الحكومي التي لها علاقة بعقود المشــاركة بين القطاعين، وتمثلت عينة الدراسـة عشـوائيًا في (30) مفردة امكن الوصـول اليهم؛ نظرًا لصـعوبة التواصـل مع المسـتهدفين على نطاق واسع، تم توزيع (30) مفردة، والمستردة (25) صالحة للاستخدام والتحليل بنسبة بلغت (83%)، والجدول رقم (1) التالي يوضح ذلك.

جدول(1) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل.

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات غير الصالحة والمفقودة	نسبة الاستبانات غير الصالحة والمفقودة	عدد الاستبانات الصالحة	نسبة الاستبانات الصالحة
30	5	%17	25	%83

2.3. أساليب جمع البيانات:

استخدم الباحث في الحصول علي البيانات الأولية للدراسة الاختبارية على أسلوب الاستبانة، حيث تم صياغتها في ضوء أهداف وفروض الدراسة، تبين آراء عينة الدراسة حول المشاكل المحاسبية لعقود المشــاركة بين القطاع الحكومي والخاص في ليبيا، وقســمت إلى ثلاثة محاور تناول الأول المشــاكل المحاسبية (5) فقرات، وتناول الثاني المشاكل الإدارية (5) فقرات، وكذلك تناول الثالث المشاكل الرقابية (5) فقرات. كما اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الخماسـي لقياس اسـتجابات آراء المبحوثين، والجدول التالي يوضح ذلك:

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول(2) ترميز مستويات المقياس

اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 إلى أقل 1.8	1.8 إلى اقل 2.6	2.6 إلى اقل 3.4	3.4 إلى اقل 4.2	4.2 إلى 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

3.3.صدق قائمة الاستبيان:

قام الباحث بالتحقق من صـــدق الاســـتبانة من خلال عرضـــها على المحكمين في مجال المحاســـبة والاحصـاء وتمت الاستجابة لآرائهم، كم تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين المحاور والدرجة الكلية الاستبانة، وقد تبين أن معاملات الارتباط أكبر من (50%) هذا يدل على اتساق الاستبانة.

جدول(3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان

ت	المحـــــاور	الفقرات	الارتباط	الدلالة
1	المشاكل المحاسبية التي تواجه عقود المشاركة بين القطاعين	5	**0.54	0.000
2	المشاكل الإدارية التي تواجه عقود المشاركة بين القطاعين	5	**0.589	0.000
3	المشاكل الرقابية التي تواجه عقود المشاركة بين القطاعين	5	**0.741	0.000

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05).

4.3.ثبات قائمة الاستبيان:

قام الباحث بحســـاب ثبات الاســـتبانة من خلال تطبيقها على مجتمع الدراســـة، وكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ (84%) وهو معدل ثبات جيد ويعني ثبات الاجابات المبحوثين.

5.3.الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد تحصيل الاستبانات تمت مراجعتها وترميزها وإخالها للحاسب الآلي باستخدام برنامج التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم استخدام المتوسط الحسابي والاهمية النسبية والانحراف المعياري، معامل الارتباط بيرسون، معامل ألفا كرونباخ لقياس معامل الثبات، اختبار t (One- Sample T test).

6.3.تحليل بيانات الدراسة واختبار الفروض.

توضـح جداول تحليل البيانات الوصـفية للدراسـة الاختبارية، المتوسـط الحاسـبي والانحراف المعياري والوزن النســـبي لكل عبارة وقيمة اختبار(t) لإجمالي المحور بهدف اختبار فروض الدراســـة، ويكون إجمالي المحور إيجابي إذا كان مسـتوى المعنوية أقل من (0.05) وكانت قيمة اختبار (t) المحسـوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، والعكس صحيح.

1.7.3.التحليل الوصفي للدراسة الاختبارية:

يتضمن هذا التحليل وصفًا لمسار الدراسة الاختبارية، ويقدم نتائج وصفية في ضوء آراء المبحوثين.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول(4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لمشاكل القياس المحاسبي التي تواجه وحدات القطاع الحكومي بعقد المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	لا تتوافر قوانين ولوائح مالية كافية لدى وحدات القطاع الحكومي ذات الصلة بعقود المشاركة بين القطاعين.	4.4	1.024	%88	مرتفعة جدًا	الأول
2	لا تتوافر أسس قياس كافية لمعالجة الايرادات والنفقات والعائد لدى وحدات القطاع الحكومي ذات الصلة بعقود المشاركة بين القطاعين.	4.36	0.994	%87.2	مرتفعة جدًا	الثاني
3	لا يتوافر دليل محاسبي كافي لمعالجة الموجودات والالتزامات لدى وحدات القطاع الحكومي ذات الصلة بعقود المشاركة بين القطاعين.	4.08	1.089	%81.6	مرتفعة	الثالث
4	لا تتوافر معلومات كافية لمعالجة تكاليف وجودة الخدمات لدى وحدات القطاع الحكومي ذات الصلة بعقود المشاركة بين القطاعين.	4.04	1.082	%80.8	مرتفعة	الرابع
5	لا تتوافر معالجة محاسبية لنفقات البحوث والتطوير ودراسات الجدوى الاقتصادية لدى وحدات القطاع الحكومي ذات الصلة بعقود المشاركة بين القطاعين.	4	1.040	%80	مرتفعة	الخامس
	إجمالي المشاكل المحاسبية لوحدات القطاع الحكومي	4.14	1.877	%82.8		

يتضح من الجدول رقم (4) الآتي:

حصلت الفقرة رقم (1) على أكبر متوسط حسابي قمته (4.4) بموافقة عالية جدًا وبنسبة (88%) وبانحراف معياري (1.024)، مما يدل على وجود مشاكل محاسبية تكمن في عدم توافر قوانين ولوائح مالية كافية لدى وحدات القطاع الحكومي ذات الصلة بعقود المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص. ثم يلي ذلك الفقرة (2) نالت متوسط حسابي عند مستوى (4.36) بموافقة عالية جدًا وبنسبة (87.2%) وبانحراف معياري (0.994)، مما يدل على وجود مشاكل محاسبية حول عدم توافر أسس قياس كافية لمعالجة الايرادات والنفقات والعائد من عملية المشاركة بين القطاعين لدى وحدات القطاع الحكومي. أما الفقرة (3) تحصلت على متوسط حسابي (4.08) بموافقة عالية وبنسبة (81.6%) وانحراف معياري (1.089)، مما يدل على وجود مشاكل محاسبية في عدم توافر دليل محاسبي كافي لمعالجة الموجودات والالتزامات لدى وحدات القطاع الحكومي. أما الفقرة (4) جاءت بمتوسط حسابي (4.04) بموافقة عالية وبنسبة (80.8%) وبانحراف معياري (1.082)، هذا مؤشر على عدم توافر معلومات محاسبية كافية لمعالجة تكاليف الخدمات والجودة المطلوبة لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين. أما الفقرة (5) نالت متوسط حسابي (4) بموافقة عالية وبنسبة (80%) وبانحراف معياري (1.040)، وهذا مؤشر على عدم توافر معالجة محاسبية كافية لنفقات البحوث والتطوير ودراسات الجدوى الاقتصادية لدى وحدات القطاع الحكومي.

في حين أن قيم المتوسط الحسابي العام لإجمالي محور المشاكل المحاسبية جاءت بمستوى موافقة عالية عند (4.14) وبنسبة (82.8%) وبانحراف معياري (1.877)، وهذا يدل على أن الاجابات تقع فوق المتوسط الحسابي ولا يوجد تشتت لآراء المبحوثين حول فقرات المشاكل المحاسبية.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول(5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمشاكل الإدارية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي بعقد المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	لا تتوافر بنية إدارية متكاملة لتنظيم إجراءات التعاقد لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	3.92	1.127	%78.4	مرتفعة	الخامس
2	لا تتوافر بدائل اختيار وطرح مشروعات عقود المشاركة لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	4.2	1.080	%84	مرتفعة جدًا	الثالث
3	لا تتوافر القدرة على إدارة وتشغيل مشروعات عقود المشاركة بعد انتهاء مدة العقد بشكل سليم وكافي لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	4.16	1.067	%83.2	مرتفعة	الرابع
4	لا تتوافر نظم معلومات كافية عن مخاطر فشل المشاركة لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	4.32	0.852	%86.4	مرتفعة جدًا	الثاني
5	لا تتوافر مؤشرات تقييم الأداء ونسب الانجاز ومخالفة نصوص العقد لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	4.44	0.711	%88.8	مرتفعة جدًا	الأول
	إجمالي المشاكل الإدارية لوحدات القطاع الحكومي	4.208	2.222	%84.2		

يتضح من الجدول رقم (5) الآتي:

نالت العبارة رقم (5) على أكبر متوسط حسابي (4.44) بمستوى موافقة عالية جدًا وبنسبة (88.8%) وبانحراف معياري (0.711)، ويتضح من ذلك وجود مشاكل إدارية حول مؤشرات تقييم الأداء ونسبة الانجاز ومخافة نصوص التعاقد بين القطاعين لدى وحدات القطاع الحكومي. أما رقم (4) التي جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (4.32) بمستوى عالي جدًا وبنسبة (86.4%) وبانحراف (0.852)، وتوضح هذه النتيجة أن هناك مشاكل إدارية تتعلق بعدم توافر نظم معلومات كافية عن مخاطر فشل عقود المشاركة بين القطاعين لدى وحدات القطاع الحكومي. أما الفقرة رقم (2) تحصلت على متوسط حسابي (4.2) بمستوى موافقة عالية جدًا وبنسبة (84%) وبانحراف (1.080)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود مشاكل إدارية تتعلق في عدم توافر بدائل اختيار وطرح مشروعات المشاركة لدوى وحدات القطاع الحكومي. كما تحصلت الفقرة (3) على متوسط حسابي (4.16) بمستوى موافقة عالية وبنسبة (83.2%) وبانحراف معياري (1.067)، وهذا يفسر أن الاجابات توافق على عدم قدرة الوحدات الحكومية محل التعاقد على إدارة وتشغيل مشروعات المشاركة بشكل سليم وكافي. أما الفقرة رقم (1) نالت موافقة عالية وبمتوسط (3.92) وبنسبة (78.4%) وبانحراف معياري (1.127)، وتوضح النتيجة عدم توافر بنية إدارية متكاملة لتنظيم اجراءات التعاقد لدى وحدات القطاع الحكومي.

في حين أن قيم المتوسط الحسابي العام لإجمالي محور المشاكل الإدارية جاءت بمستوى موافقة عالية جدًا عند متوسط (4.208) وبنسبة (84.2%) وبانحراف معياري (2.222)، وهذا يدل على أن الاجابات تقع فوق المتوسط الحسابي ولا يوجد تشتت لآراء المبحوثين حول فقرات المشاكل الإدارية.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول(6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمشاكل الرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي بعقد المشاركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص .

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	لا تتوافر نظم رقابية فعالة بما يضمن دقة وسلامة الإجراءات لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	4.12	1.201	%82.4	مرتفعة	الأول
2	لا تتوافر إجراءات سليمة لفحص وتقييم نظم المراجعة الحكومية بصورة مصاحبة وبشكل دوري لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	4.08	1.052	%81.6	مرتفعة	الثالث
3	لا تتوافر صفة الالتزام باللوائح التنظيمية لعقد المشاركة نتيجة لضعف نظم الرقابة لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	4.12	1.092	%82.4	مرتفعة	الثاني
4	لا تتوافر صفة الالتزام بمبادئ ومقومات الحوكمة بما يعزز الشفافية لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	3.96	1.101	%79.2	مرتفعة	الخامس
5	لا تتوافر إجراءات قوية لتتبع عملية المشاركة وفق النصوص والخطة الزمنية الموضوعة لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.	4.04	1.174	%80.8	مرتفعة	الرابع
	إجمالي المشاكل الرقابية لوحدات القطاع الحكومي	4.064	1.613	%81.3		

يتضح من الجدول رقم (6) الآتي:

تحصلت الفقرة رقم (1) و (3) على أكبر متوسط حسابي (4.12) بمستوى موافقة عالي وبنسبة (82.4%) وبانحراف (1.201) و(1.092)، وتفسر هذه النتيجة وجود مشاكل رقابية حول عدم توفر نظم رقابية فعالة بما يضمن دقة وسلامة اجراءات عقود المشاركة؛ عدم الالتزام باللوائح التنظيمية نتيجة لضعف نظم الرقابة بين القطاعين لدى وحدات القطاع الحكومي. أما الفقرة رقم (2) نالت على المرتبة الثالثة بمستوى عالي ومتوسط (4.08) وبنسبة (82.4%) وبانحراف (1.052)، تشير هذه النتيجة إلى عدم توافر إجراءات سليمة لفحص وتقييم نظم المراجعة الحكومية بصورة مصاحبة وبشكل دوري لعقد المشاركة بين القطاعين لدى وحدات القطاع الحكومي. أما الفقرة (5) جاءت في المرتبة الرابعة وبمستوى عالي ومتوسط (4.04) وبنسبة (80.8%) وبانحراف (1.174)، يتضح من الاجابات أنه لا تتوافر إجراءات قوية لتتبع عملية المشاركة وفق النصوص والخطة الزمنية الموضوعة لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين. أما الفقرة رقم (4) جاءت في المستوى الخامس وبموافقة عالية بمتوسط (3.96) وبنسبة (79.2%) وبانحراف معياري (1.101)، وتوضح النتيجة أنه لا تتوافر صفة الالتزام بمبادئ ومقومات الحوكمة بما يعزز الشفافية لدى وحدات القطاع الحكومي لعقد المشاركة بين القطاعين.

في حين أن قيم المتوسط الحسابي العام لإجمالي محور المشاكل الرقابية نالت مستوى موافقة عالية عند متوسط (4.064) وبنسبة (81.3%) وبانحراف معياري (1.613)، وهذا يدل على أن الاجابات تقع فوق المتوسط ولا يوجد تشتت لآراء المبحوثين حول فقرات المشاكل الرقابية.

2.7.3.اختبار فروض الدراسة:

بهدف اختبار فروض الدراسة قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فرض، ثم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة (One- Sample Test)، كما يلي:

لاختبار الفرضية الأولى تم صياغة الفرضية الأتية:

فرض العدم: لا توجد مشاكل محاسبية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

فرض البديل: توجد مشاكل محاسبية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول(7) نتائج اختبار t حول المتوسط العام للمشاكل المحاسبية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي لعقود المشاركة

المتغير	المتوسط الحسابي mean	الانحراف المعياري Std Deviation	درجة الحرية DF	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة Level
المشاكل المحاسبية	4.14	1.877	24	1.981	1.711	0.05

يتضح من الجدول رقم(7) الآتي:

أن قيمة الاختبار (t) المحسوبة تساوي (1.981) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.711) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على رفض فرض العدم وقبول فرض البديل الذي ينص توجد مشاكل محاسبية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

لاختبار الفرضية الثانية تم صياغة الفرضية الأتية:

فرض العدم: لا توجد مشاكل إدارية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

فرض البديل: توجد مشاكل إدارية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

جدول(8) نتائج اختبار t حول المتوسط العام للمشاكل الإدارية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي لعقود المشاركة

المتغير	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std Deviation	درجة الحرية DF	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة Level
المشاكل الإدارية	4.208	2.222	24	2.009	1.711	0.05

يتضح من الجدول رقم(8) الآتي:

أن قيمة الاختبار (t) المحسوبة تساوي (2.009) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.711) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على رفض فرض العدم وقبول فرض البديل الذي ينص توجد مشاكل إدارية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

لاختبار الفرضية الثالثة تم صياغة الفرضية الأتية:

فرض العدم: لا توجد مشاكل رقابية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

فرض البديل: توجد مشاكل رقابية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

جدول(9) نتائج اختبار t حول المتوسط العام للمشاكل الرقابية التي تواجه وحدات القطاع الحكومي لعقود المشاركة

المتغير	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std Deviation	درجة الحرية DF	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة Level
المشاكل الرقابية	4.064	1.613	24	2.058	1.711	0.05

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

يتضح من الجدول رقم(9) الآتي:
أن قيمة الاختبار (t) المحسوبة تساوي (2.058) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية (1.711) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على رفض فرض العدم وقبول فرض البديل الذي ينص توجد مشاكل رقابية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

النتائج والتوصيات.

من خلال التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات الأتية:

أولاً: النتائج:

أظهرت نتائج التحليل الوصفي للدراسة فيما يتعلق بأجمالي فقرات المحور الأول مجتمعة إلى وجود مشاكل المحاسبية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاعين، وكانت إجابات المبحوثين عند متوسط حسابي عالي (4.14) وبنسبة (82.8%). أما على مستوى كل فقرة كانت إجابات المبحوثين كما يلي:

1. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي قوانين ولوائح مالية كافية لمعالجة عقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي جدًا (4.4) وبنسبة بلغت (88%).
2. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي أسس قياس محاسبية كافية لمعالجة الايرادات والنفقات والعائد من عقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي جدًا (4.36) وبنسبة بلغت (87.2%).
3. لا يتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي دليل محاسبي كافي لمعالجة موجودات والتزامات عقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي جدًا (4.08) وبنسبة بلغت (81.6%).
4. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي معلومات محاسبية كافية لمعالجة تكاليف وجودة الخدمات من عقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي جدًا (4.04) وبنسبة بلغت (80.8%).
5. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي معالجة محاسبية كافية لنفقات البحوث والتطوير؛ ودراسات الجدوى الاقتصادية لعقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي جدًا (4) وبنسبة بلغت (80%).

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج اختبار t المحسوبة للمشاكل المحاسبية (1.981)، وهي أعلى من قيمة t الجدولية (1.711) عند مستوى معنوية (0.05)، وبناءًا علي ذلك تم رفض فرضية العدم وقبول فرض البديل بأنه توجد مشاكل محاسبية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

كما أظهرت نتائج التحليل فيما يخص فقرات المحور الثاني ككل إلى وجود مشاكل إدارية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاعين، وكانت إجابات المبحوثين عند متوسط عالي جدًا (4.208) وبنسبة (84.2%). أما على مستوى كل فقرة أوضحت إجابات المبحوثين، الآتي:

1. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي مؤشرات عن تقييم الأداء ونسب الإنجاز ومخالفة نصوص العقد للمشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي جدًا (4.44) وبنسبة بلغت (88.8%).
2. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي نظم معلومات إدارية كافية عن مخاطر فشل المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي جدًا (4.32) وبنسبة بلغت (86.4%).
3. لا يتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي بدائل طرح واختيار عقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي جدًا (4.2) وبنسبة بلغت (84%).
4. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي القدرة على إدارة وتشغيل مشروعات المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي (4.16) وبنسبة بلغت (83.2%).
5. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي بنية إدارية متكاملة لتنظيم إجراءات التعاقد لعقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي (3.92) وبنسبة بلغت (78.4%).

كما أظهرت نتائج اختبار t المحسوبة للمشاكل الإدارية (2.009) وهي أعلى من قيمة t الجدولية (1.711) عند مستوى معنوية (0.05)، وبناءًا علي ذلك تم رفض فرضية العدم وقبول فرض البديل بأنه توجد مشاكل إدارية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

كما أظهرت نتائج التحليل الوصفي أيضًا لفقرات المحور الثالث مجتمعة إلى وجود مشاكل رقابية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاعين، وكانت آراء المبحوثين عند متوسط عالي (4.064) وبنسبة (81.3%). أما على مستوى كل فقرة أسفرت إجابات المبحوثين، الآتي:

1. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي نظم رقابية فعالة بما يضمن دقة وسلامة الإجراءات عقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي (4.12) وبنسبة بلغت (82.4%).
2. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي صفة الالتزام باللوائح التنظيمية لعقد المشاركة نتيجة لضعف نظم الرقابة، بمتوسط عالي (4.12) وبنسبة بلغت (82.4%).
3. لا يتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي إجراءات سليمة لفحص وتقييم عملية المراجعة الحكومية بصورة مصاحبة وبشكل دوري لعقد المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي (4.08) وبنسبة بلغت (81.6%).
4. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي إجراءات قوية لتتبع عملية المشاركة وفق النصوص والخطة الزمنية الموضوعة بين القطاعين، بمتوسط عالي (4.04) وبنسبة بلغت (80.8%).
5. لا تتوافر لدى وحدات القطاع الحكومي صفة الالتزام بمبادئ ومقومات الحوكمة بما يعزز الشفافية لعقود المشاركة بين القطاعين، بمتوسط عالي (3.96) وبنسبة بلغت (79.2%).

كما أظهرت نتائج اختبار t المحسوبة للمشاكل الرقابية (2.058) وهي أعلى من قيمة t الجدولية (1.711) عند مستوى معنوية (0.05)، وبناءً على ذلك تم رفض فرضية العدم وقبول فرض البديل بأنه توجد مشاكل رقابية تواجه وحدات القطاع الحكومي في ضوء عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.

ثانيًا: التوصيات:

من خلال النتائج، توصي الدراسة بالآتي:

1. تطوير التشريعات واللوائح المالية لدى وحدات القطاع الحكومي بما يتفق مع عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.
2. تهيئة البنية الإدارية لوحدات القطاع الحكومي من لوائح وإجراءات بما يتفق مع عقود المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.
3. تطوير نظم الرقابية الحكومية لدى وحدات القطاع الحكومي بما يعزز الشفافية والموضوعية ويضمن نجاح عملية المشاركة بين القطاع الحكومي والخاص.
4. إقامة ندوات ومؤتمرات بمشاركة الأكاديميين المتخصصين وبدعم من وحدات القطاع الحكومي بهدف الوصول إلى الكيفية التي يمكن تلافي المشاكل المحاسبية والإدارية والرقابية التي تواجه عقود المشاركة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع:

1. الشامي، محمد مسعد (2023)، دراسة تحليلية للمعاملة المحاسبية لاتفاقيات المشاركة مع القطاع الخاص، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (24)، العدد الأول يناير، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
2. أبوخريص؛ فاطمة محمد عبدالسلام، وبعرة؛ أنس ناصر (2018)، صعوبات ومعوقات النظام المحاسبي للتحول لموازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية الليبية، مجلة الجامعي، العدد (27).
3. امعرف؛ سعاد عياش علي، شعيتير؛ فتحية جبريل، وزوبي؛ أكرم علي (2022)، إمكانية تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، مجلة آفاق الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (15).
4. الرتيمي، عبدالمجيد الهادي (2021)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد (3)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

5. الشامي، محمد مسعد (2023)، المعالجة المحاسبية المقترحة لمشاكل الأصول طويلة الأجل عند المشاركة بين القطاعين دراسة تحليلية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (24)، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة بورسعيد.
6. عقل، يونس حسن (2011)، تقييم وتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراجعة اتفاقيات وعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر دراسة اختبارية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول.
7. رزق، محمود عبدالفتاح إبراهيم، والبلتاجي، أمينة أحمد (2023)، المشاكل الضريبية لعقود المشاركة وأثرها على موضوعية القياس الضريبي لنتائج الأعمال، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد (47)، العدد (3) يوليو، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
8. حسن، حنان عبدالمنعم مصطفى (2021)، إطار مقترح لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (25)، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
9. معيوف؛ خديجة علي، والشكري؛ عائشة سالم، الشيخي؛ أمال سعد (2021)، متطلبات تطبيق أساس الاستحقاق في النظام المحاسبي الحكومي الليبي دراسة نظرية تحليلية لبعض التجارب الدولية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد (14)، العدد (6) يونيو، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع درنة.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).